وكان مفهوما ان سائر خطوات عبدالله تستهدف تحسين مواقعه كمرشح قوي للمفاوضة معه على حكم شرقي الاردن · وتستهدف دفع الانجليز للالتقاء به في منتصف الطريق (٤٩) ، ولذلك فقد توصل تشرشل وزير المستعمرات الى اقتراح صيغة للاتفاق مع عبدالله شبيهة بالاتفاق مع فيصل بشأن العراق · وكان تشرشل يرى صلة متبادلة وتأثيرا متبادلا للتسوية مع الهاشميين في البلدين · واشار الى ان المساومة البريطانية الهاشمية بصدد العراق تقدم نموذجا للحلول المنشودة بالنسبة لشرقي الاردن · وقال « وفي الحقيقة لم نجد بديلا لتلك السياسة » (٥٠) ·

والواقع انه قبيل انعقاد المؤتمر كانت دائرة الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات قد اعدت مذكرة تتضمن اشارة واضحة الى ان شرقي الاردن هو موضع النظر في التسوية البريطانية مع الهاشميين (٥١) ولقد دخلت مسألة التعاون مع عبدالله لانشاء ادارة في البلاد ، كأحد العناوين الرئيسية في مؤتمر الشرق الاوسط · اما الكيفية التي بحثت فيها مسألة الادارة والتعاون مع عبدالله فقد نظر اليها من زاوية الامن الامبريالي الذي كان مرغوبا فيه لتعزيز الاقتسام البريطاني الفرنسي للمنطقة من جهة ولتأمين عملية الاستيطان في فلسطين من جهة ثانية ·

وكانت هاتان النقطتان من الامور التي يجب ان لا تغيب عن بال رجال وزارة المستعمرات كما قال المندوب السامي في فلسطين · لقد عبر هربرت صموئيل عن ذلك بوضوح وقوة ، فاشار الى ضرورة الحيلولة دون انطلاق حملة عسكرية ضد الفرنسيين من اراضي شرقي الاردن التي هي مركز هذا الهياج والتحريض · كما اشار الى دور شرقي الاردن في « الجدل » المنتظر بصدد الصهيونية في فلسطين والمحتمل استمراره لسنوات · ثم قال « ان قيام ادارة سيئة في شرقي الاردن سوف يترك تأثيرا مباشرا على فلسطين لان تلك الادارة

---

(٤٩) المصدر نفسه ص ٢٨٠/٢٨١ ·

(٥٠) موسى ، سليمان ، المصدر نفسه ص ٩٦ ·

(٥١) تقول مذكرة دائرة الشرق الاوسط ما يلي :

« بما ان نهر الاردن كان يمثل الحدود الغربية لولاية دمشق قبل الحرب ، فان فلسطين وشرقي الاردن ليسا في وضع متماثل ·· » ولما كانت فلسطين موضع عناية بريطانيا لاقامة وطن قومي لليهود فقد كانت شرقي الاردن هي موضع النظر في التسوية البريطانية ـ الهاشمية · لذا تقول المذكرة : « ·· واذا كان هناك قصد للوفاء بالوعود البريطانية ، فان هذا النظام (اي في شرقي الاردن) يجب ان يكون ذا صبغة عربية ، ونعتقد ان من الافضل تركيز ذلك النظام تحت رئاسة حاكم عربي مقبول من لدن الحكومة البريطانية، شريطة ان يعمل في المسائل المهمة بموجب مشورتها ··· » ، راجع المصدر السابق ، ص ٩٥ ·